

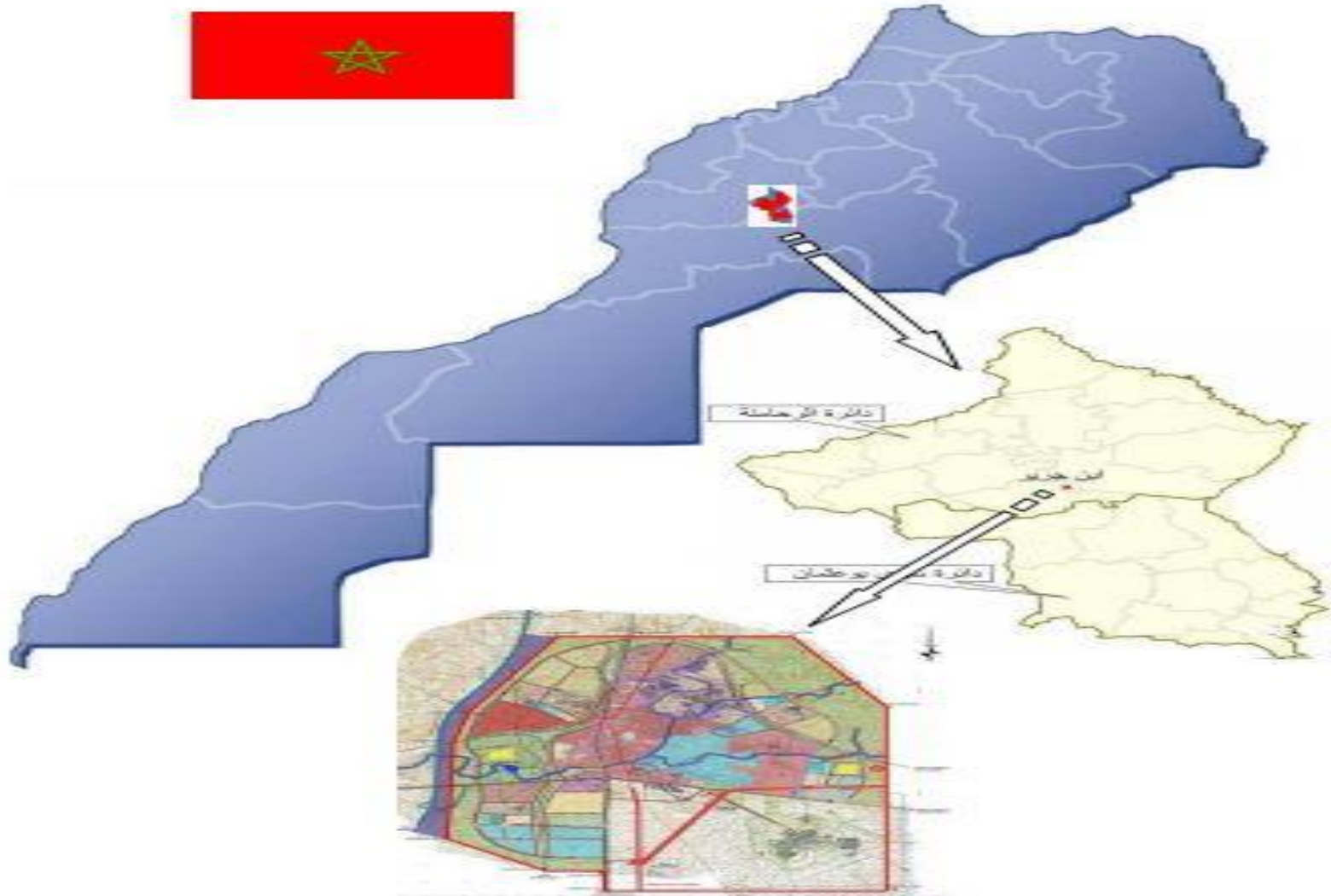
المملكة المغربية
وزارة الداخلية
عمالة إقليم الرحامنة
الجماعة الحضرية لابن جرير

المخطط الجماعي لتنمية مدينة ابن جرير

2015 – 2009

"...إن طموحنا كبير
في جعل المدن والجماعات المحلية، تشكل،
إلى جانب الدولة والقطاع الخاص
والمجتمع المدني، شريكا حقيقيا في مسلسل
التنمية الشاملة ببلادنا، وقوة اقتراحية لتفعيل
مختلف الاستراتيجيات الوطنية"

مقتطف من خطاب جلالة الملك
إلى المشاركين في الملتقى الوطني حول الجماعات المحلية
يوم 12 دجنبر 2006 بأكادير



الفهرس

9	تمهيد
12	الكلمة الافتتاحية للمجلس الجماعي في أشغال الورشات التشاورية حول مشروع المخطط الجماعي للتنمية
20	الإطار القانوني
24	تشخيص المدينة
24	- معطيات عامة
31	- بعض مؤهلات المدينة
32	- بعض إكراهات المدينة
35	مراحل تهيئ المخطط
36	تحديد الأهداف
38	طريقة انتقاء المشاريع
40	المحاور الاستراتيجية المعتمدة

41	-المحور الأول:البنيات الأساسية و التأهيل الحضري
42	- هيكله الأحياء الناقصة التجهيز
55	- وقاية المدينة من مخاطر الفيضانات
58	- وقاية المدينة من مخاطر السكة الحديدية
59	- تأمين تزويد المدينة بالماء الصالح للشرب
60	- تقوية وتوسيع شبكة الكهرباء والإنارة العمومية
64	- هيكله وتوسيع شبكة الصرف الصحي(التطهير السائل)
65	- تهيئة الشوارع الرئيسية بالمدينة
70	- تهيئة المدارات الطرقية
73	- التأهيل البيئي للمدينة
98	- البنيات العمومية والخاصة
110	- السكن الاجتماعي
114	- إحداث قطب حضري جديد: " المدينة الخضراء محمد السادس "

115	-المحور الثاني: دعم الخدمات والأنشطة الاجتماعية والخدمات الجماعية
116	- المؤسسات التعليمية ودعم التمدرس والتعليم العالي
128	- التكوين المهني
129	- التغطية والوقاية الصحية
137	- الشبيبة والرياضة والحماية الاجتماعية
161	- الخدمات الجماعية
166	-المحور الثالث: إنعاش الاقتصاد والاستثمار وهيكله النسيج الاقتصادي المحلي
167	- مناطق استقطاب الاستثمار
171	- دعم تأطير ومصاحبة المقاولين الشباب وأرباب المقاولات الصغرى والمتوسطة
172	- هيكله النسيج الاقتصادي المحلي
177	- نهج سياسة متدرجة لتعويض العربات المجرورة ذات الثلاث العجلات

178	-المحور الرابع: الثقافة وإبراز الهوية المحلية والمرافق الدينية
179	- الثقافة وإبراز الهوية المحلية
183	- المرافق الدينية
190	-المحور الخامس: وثائق التعمير وتعبئة الوعاء العقاري
191	- وثائق التعمير:
192	■ تصميم التهيئة
193	■ المخطط الأخضر
194	- تعبئة وتسوية الوعاء العقاري

195	الموارد والنفقات
195	- مرتكزات تنفيذ الميزانية - إنعاش المداخل الذاتية للجماعة - ترشيد النفقات - دعم فائض ميزانية التشغيل
196	
197	
198	
199	آليات التتبع وتنفيذ المخطط الجماعي للتنمية
200	الشركاء

تمهيد

لقد تبنى المغرب سياسة اللامركزية لأكثر من ثلاثة عقود، وما زالت هذه السياسة تتطور من خلال منح الجماعة المحلية اختصاصات واسعة، باعتبارها الجهاز الأكثر قربا من المواطن والعارف باهتماماته ومتطلباته، و المتدخل الأساسي في التنمية بمفهومها الشامل.

في هذا السياق، تأتي دراسة و إعداد المخطط الجماعي لتنمية مدينة ابن جرير، الذي يدخل بحكم القانون ضمن اختصاصات المجلس الجماعي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية حسب ما تنص عليه المادة 36 من الميثاق الجماعي. يعتبر هذا المخطط أداة لتفعيل سياسة اللامركزية عبر ترسيخ منهجية العمل الجماعي المبنية على التخطيط الاستراتيجي بانسجام واندماج مع جميع المتدخلين في تراب الجماعة، بإشراك الساكنة المحلية للتعبير عن حاجياتها وأولوياتها، ويسعى كذلك إلى ترشيد تدبير الموارد البشرية والمادية للجماعة.

ويعتبر هذا المخطط كذلك رافدا آخر يساهم في المشروع التنموي الكبير للنهوض بأوضاع منطقة الرحامنة.

من هذا المنطلق، شارك المجلس الجماعي في إعداد النواب البرلمانيين عن الدائرة التشريعية للرحامنة، وكذا مختلف الفاعلين، من سكان ومنتخبين ومجتمع مدني وسلطات محلية وإقليمية وجهوية ومصالح إدارية غير ممرضة.

وقد كانت الضرورة تقتضي تعبئة كل الطاقات وتنسيق جهود مختلف الشركاء والفاعلين والمتدخلين، عبر تبني مقاربة تنموية تستهدف أساسا:

- محاربة الفقر والتهميش والهشاشة،
- تحقيق توازن اجتماعي، اقتصادي وثقافي بالمدينة،
- تأهيل العنصر البشري،
- تأهيل المدينة وإعادة هيكلة مختلف أحيائها،
- تحسين الخدمات العمومية،
- ترسيخ الهوية المحلية،
- إدماج المرأة في جهود مسلسل التنمية.

لقد كانت كل الجهود المبذولة في هذا الصدد تستحضر وتنهل من التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى تبني المرتكزات الآتية:

• إيلاء الأهمية للرأسمال البشري وتأهيله وتعبئته لكي يتولى الدور المنوط به في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة ومندمجة.

• اعتماد التدرج والواقعية في البناء التنموي.

• تبني الحكامة الجيدة في التسيير وإعمال الشفافية في التدبير المالي.

• تفعيل ديمقراطية المشاركة المحلية.

• اعتماد سياسة القرب من المواطن.

• إشراك المرأة عبر اعتماد مقاربة فعالة للنوع.

• الحرص على النوعية والاستمرارية والالتقائية في المشاريع مع باقي

البرامج والمخططات المحلية والإقليمية والجهوية والوطنية.

• المحافظة على البيئة.

وقد جاء هذا المخطط لتقديم:

تشخيص يظهر إمكانيات الجماعة ومواردها ومؤهلاتها وإكراهاتها وأولوياتها.

برنامج مرقم للتجهيز والمشاريع والأعمال والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والرياضية والثقافية التنموية للجماعة.

كلمة المجلس الجماعي في أشغال الورشات التشاورية حول مشروع المخطط الجماعي للتنمية

بسم الله الرحمن الرحيم

- السيد العامل،
- السيد رئيس المجلس الإقليمي للرحامنة
- السيد النائب البرلماني
- السيد رئيس المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة
- السيد مدير الاستغلالات المنجمية للكنطور بالمجمع الشريف للفوسفاط
- السيدات والسادة رؤساء و ممثلوا المصالح الإدارية والأمنية الجهوية والإقليمية
- السادة ممثلوا الغرف المهنية
- السيدات والسادة أعضاء المجلس الجماعي لابن جرير
- السيدات والسادة ممثلوا المجتمع المدني و وسائل الإعلام السمعي والبصري والمكتوب
والإلكتروني

- السيدات والسادة الأشخاص المرجعيون على الصعيدين الوطني والمحلي
- السيدات والسادة الفاعلون الاقتصاديون
- أيتها السيدات و السادة.

يطيب لنا جميعا أن نلتقي في أشغال هذه الورشات التشاورية حول مشروع المخطط الجماعي لتنمية مدينة ابن جرير، والذي أعدته مختلف هيكل المجلس الجماعي، خاصة لجن عمله الدائمة، و ذلك تنفيذا لمقتضيات المادة 36 من الميثاق الجماعي.

في البداية، أود أن أتوجه أصالة عن نفسي ونيابة عن السيد الوزير - رئيس المجلس الجماعي وباقي أعضائه بتشكراتنا الخالصة إلى السيد عامل صاحب الجلالة على الإقليم على الدعم الذي ما فتئ يقدمه لمجلسنا، وأن نعبر لسيادته عن امتناننا وتقديرنا لشخصه للجهود التي يبذلها من أجل تنمية هذا الإقليم.

وأشكر بنفس المناسبة السيدات والسادة رؤساء وممثلي المصالح الإدارية الإقليمية والجهوية، والذين تحملوا متاعب السفر ليساهموا في تنشيط هذا الملتقى التشاوري، مؤكدا لهم عزم مجلسنا مواصلة العمل التشاركي الفعال معهم، الساعي إلى تحقيق التنمية المنشودة .

وأود كذلك أن أشكر جميع المشاركين في أشغال هذه الورشات والذين يؤكدون بحضورهم أهميتها لكونها تشكل فضاء للتواصل المباشر الهادف إلى مقاربة أفكار المشاريع التنموية للمدينة بين مجلسها الجماعي الموقر والمصالح الإدارية للدولة والعمل الجماعي الذي نود تثمين مجهوداته، كما أكد ذلك سيدنا المنصور بالله جلالة الملك محمد السادس في كلمته يوم افتتاح المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط في شهر ماي سنة 2000، حيث قال حفظه الله:

" .. إن المغرب يتوفر على شبكة من الجمعيات، تقوم بأنشطة متعددة اقترنت بمبادئ التنمية المحلية من محاربة للأمية و تقوية البنيات التحتية و مساعدة الفئات الضعيفة و إنجاز مشاريع متنوعة تعود بالخير العميم على المستفيدين، و هي بذلك تشكل عنصرا هاما في تجديد الطاقات المتوفرة، و فاعلا نشيطا في التنمية قوامها المشاركة الفعالة للسكان... لهذا يتعين على الدولة، كما على الجماعات المحلية و الفاعلين الآخرين، توظيف هذه الطاقات الهائلة التي يتوفر عليها المغرب، و الأخذ بيدها لتوضيح مسؤولياتها و تحديد ضوابطها و عقلنة سيرها ... " (انتهى كلام صاحب الجلالة).

• السيد العامل،

• أيها الحضور الكريم،

لا يجادل أحد كون المغرب كان سابقا ضمن الدول النامية في نهج سياسة اللامركزية منذ أكثر من ثلاثة عقود من خلال منح الجماعة المحلية اختصاصات واسعة، لكونها جهازا أكثر قربا من المواطنين ومتدخلا أساسيا في التنمية بمفهومها الشامل.

ويندرج مشروع المخطط الجماعي لتنمية مدينة ابن جرير، كما تمت الإشارة إليه، تفعيلا لمقتضيات الميثاق الجماعي، وليثمن المشروع التنموي الكبير لمنطقة الرحامنة، الذي كان ثمرة مجهود جماعي لكل الفاعلين من سلطات محلية وإقليمية ومصالح للدولة لا مكرزة ومجتمع مدني وبدعم قوي من مؤسسة الرحامنة للتنمية المستدامة برئاسة السيد رئيس المجلس الجماعي و النائب البرلماني.

ولقد كانت الغاية الكبرى لجميع المتدخلين المعتمدين لهذه المقاربة التشاركية في هذا المشروع هي تفعيل التوجيهات الملكية السامية في جعل العنصر البشري والتأهيل الحضري لهذه المدينة، التي أصبحت حاليا مركزا لإقليم الرحامنة وتحسين الخدمات العمومية وإنعاش الاقتصاد والاستثمار المحليين وترسيخ الهوية وإدماج المرأة في الحياة العملية تماشيا مع مقاربة النوع.

ولقد كان بديها والمجلس الجماعي للمدينة يعد مشروع مخططها الجماعي للتنمية أن يتبنى سياسة تركز على:

أولاً: ترسيخ الديمقراطية المحلية بتفعيل دور جميع هياكل هذا المجلس، خاصة لجن عمله الدائمة التي عقدت عدة اجتماعات و لقاءات و التي كانت تتم في بعض الأحيان بحضور ممثلي المصالح الإدارية الخارجية. وهذه اللجن هي:

- اللجنة المكلفة بالتخطيط والشؤون الاقتصادية والميزانية والمالية،

- اللجنة المكلفة بالتنمية البشرية الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية،

- اللجنة المكلفة بالتعمير وإعداد التراب والبيئة والمرافق العمومية.

ثانياً: انتقاء مشاريع تنموية تتوفر فيها شروط النوعية والاستمرارية والتدرج والواقعية بناء على تشخيص واقع حال المدينة يأخذ بعين الاعتبار إكراهاتها ومؤهلاتها التنموية، إيماناً من المجلس البلدي أن التنمية هي صيرورة مستمرة (processus continu) في الزمان و المكان.

ثالثاً: الأخذ بعين الاعتبار بعد الالتقائية و الانسجام مع باقي البرامج والمخططات المحلية والإقليمية والجهوية و الوطنية.

رابعاً: إدماج البعد البيئي والمحافظة على الهوية والموروث الثقافي للمدينة.

خامساً: العمل المتواصل والمتدرج بتفعيل تصور المجلس الجماعي الساعي إلى تحسين طرق وأساليب تدبير الشأن المحلي بإخضاعه لنظام واضح ومندمج للمراقبة والتتبع والبرمجة بناء على مؤشرات محددة وبنهج مرتكزات الحكامة المحلية في تسيير الشأن المالي للبلدية وبإعادة هيكلة المصالح الإدارية للجماعة لتقديم خدمات ذات جودة للمواطن تتميز بحسن استقباله وقضاء مصالحه في الآجال المعقولة بشكل عادل وفعال.

ومرجعيتنا في هذا المجال هي كون المواطن ليس فقط مستفيداً من خدمات بلديتنا، بل خدمته هي أساس وهدف وجودها. ولعل ما نطمح إليه في هذا الصدد هو التبني التدريجي لمنهجية الجودة (démarche qualité) في عمل تدبير شأنا المحلي.

سادساً: اعتماد وتفعيل استراتيجية محلية للإعلام والاتصال المؤسساتي الإيجابي داخل وخارج الجماعة باعتبارها وسيلة أساسية ودعامة للتنمية المحلية بمفهومها الشامل.

ووعياً من المجلس الجماعي الحالي للمدينة بأهمية هذه المقاربة، فلقد أبقى أن يتداول في شأنها في أشغال أولى دوراته التي تمت يومي الثلاثاء 28 يوليوز والاثنين 17 غشت الماضيين.

- السيد العامل،
- أيها الحضور الكريم،

يؤمن مجلسنا الجماعي الموقر لهذه المدينة السعيدة والعزيزة أن مسلك المشاركة الايجابية والمسؤولية الهادفة إلى تعزيز ركائز الديمقراطية المحلية هو نجاح مشروعنا التنموي المحلي. لذا، فإننا نعتبر أن هذه الورشات التشاورية تشكل حدثاً هاماً في تاريخ مدينتنا على الأقل خلال السنوات الست المقبلة في أفق القيام بتحيين معطيات مخططنا الجماعي للتنمية بعد مرور الثلاث سنوات المقبلة، والذي سيكتسي مشروعيته بعد التداول حوله من طرف المجلس في دورته العادية لشهر أكتوبر المقبلة إن شاء الله.

- السيد العامل،
- حضرات السيدات و السادة،

قد يكون تخصيص يوم واحد لورشات العمل الأربع المبرمجة غير كاف لتلبية حاجيات ورغبات المشاركين، نظراً لأهمية وتنوع تجاربهم المعرفية من جهة، ونظراً لحجم ميادين التدخل المعنية بهذه الورشات من جهة أخرى.

ولا تفوتني الفرصة بهذه المناسبة لتقديم تشكرات المجلس للفاعلين والأطر
الجموعية والإدارية والشخصيات المرجعية، التي لها من الكفاءة والتجربة والخبرة رصيد
لا يستهان به، والذين سيساهمون في تأطير وتنشيط مختلف الورشات، بهدف الخروج
بتوصيات عملية سوف تغني مشروعنا حول المخطط الجماعي التنموي.

وفي الختام، أتمنى أن تكلل أشغال هذه الورشات التشاورية بالنجاح، مؤكدا لجميع
الهيئات والمؤسسات والمصالح الإدارية أن مجلسنا سيبقى رهن إشارتهم لخلق شراكات
فعالة في كل القطاعات والأنشطة التي من شأنها الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية
والاجتماعية لهذه المدينة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

ابن جرير في: 28 أكتوبر 2009.

الإطار القانوني لتهيئ المخطط الجماعي للتنمية

يندرج مشروع المخطط الجماعي لتنمية مدينة ابن جرير في إطار المقتضيات القانونية الآتية:

- القانون رقم 17.08 المغير والمتمم بموجبه القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي كما تم تغييره وتتميمه، خاصة المادة 36 منه الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم: 1.08.153 صادر في 22 صفر 1430 (18 فبراير 2009) التي تنص على ما يلي:

أ- يدرس المجلس الجماعي ويصوت على مشروع مخطط جماعي للتنمية، يعده رئيس المجلس الجماعي.

- ولهذه الغاية: يضع برنامج تجهيز الجماعة في حدود وسائلها الخاصة والوسائل الموضوعة رهن إشارتها.
- يقترح كل الأعمال الواجب إنجازها بالتعاون أو بشراكة مع الإدارة والجماعات المحلية الأخرى أو الهيئات العمومية.

يحدد المخطط الجماعي للتنمية الأعمال التنموية المقرر انجازها بتراب الجماعة لمدة ست سنوات، في أفق تنمية مستدامة وفق منهج تشاركي، يأخذ بعين الاعتبار على الخصوص مقاربة النوع.

يمكن تحيين هذا المخطط ابتداء من السنة الثالثة من دخوله حيز التنفيذ ويعمل به إلى غاية السنة الأولى من الانتداب الموالي التي يتم خلالها إعداد المخطط الجماعي للتنمية المتعلق بالمدة الانتدابية الموالية الجديدة.

يجب أن تتضمن وثيقة المخطط للتنمية لزوما العناصر الآتية:

- تشخيصا يظهر الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعة .
- الحاجيات ذات الأولوية المحددة بتشاور مع الساكنة والإدارات والفاعلين المعنيين .
- الموارد والنفقات التقديرية المتعلقة بالسنوات الثلاث الأولى التي تم فيها العمل بالمخطط الجماعي للتنمية.
- تحديد مسطرة إعداد مخطط جماعي للتنمية بنص تنظيمي.

ب- يقوم بجميع الأعمال الكفيلة بتحفيز وإنعاش تنمية الاقتصاد المحلي والتشغيل، ولهذه الغاية:

- يتخذ كل التدابير التي من شأنها المساهمة في الرفع من القدرات الاقتصادية للجماعة، خاصة في مجالات الفلاحة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة والخدمات .

- يقوم بالأعمال اللازمة لإنعاش وتشجيع الاستثمارات الخاصة، ولاسيما انجاز البنيات التحتية والتجهيزات وإقامة مناطق للأنشطة الاقتصادية وتحسين ظروف المقاولات .

- يبت في شأن إحداث شركات التنمية المحلية ذات الفائدة المشتركة بين الجماعات والعمالات والأقاليم والجهات أو المساهمة في رأسمالها.

- يقرر إبرام كل اتفاقية للتعاون أو للشراكة من أجل إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويحدد شروط القيام بالأعمال التي تنجزها الجماعة بتعاون أو بشراكة مع الإدارات العمومية والجماعات المحلية والهيئات العمومية أو الخاصة والفاعلين الاجتماعيين.

• القانون رقم 45.08 المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية و مجموعاتا الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.09.02 صادر في 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009) والذي ينص:

المادة 14: برمجة متعددة السنوات
يتم إعداد الميزانية على أساس برمجة تمتد على ثلاث سنوات لمجموع موارد وتحملات الجماعة المحلية أو المجموعة و تحدد كيفية إعداد هذه البرمجة بقرار مشترك لوزير الداخلية و الوزير المكلف بالمالية.

المادة 23: يجب أن تكون الميزانية الموجهة إلى سلطة الوصاية قصد المصادقة عليها مرفقة ببيان عن البرمجة الممتدة على ثلاث سنوات المشار إليها في المادة 14 أعلاه، وقوائم تركيبية للوضعية المالية للجماعة المحلية أو المجموعة التي يتم تحديد لائحتها ونموذجها بقرار لوزير الداخلية.

تشخيص المدينة

• معطيات عامة:

تقدم هذه الوثيقة جردا وتحليلا من كل الزوايا لوضعية مدينة ابن جرير خلال سنة 2008.

ومن شأن هذا التحليل والفحص، أن يهيئ المجال لتشخيص حاجيات الساكنة، ومعوقات المنطقة من جهة، وأن يساعد على إيجاد الحلول الناجحة وتصنيفها في مخطط تنموي شامل للمدينة، من جهة أخرى.

نوع البرامج الممكنة لتهيئ المدينة واستغلال المجالات	بعض المعطيات المرقمة عن المدينة	
		1/ السكان :
مشاريع في ميادين التعليم، التكوين، الرياضة والثقافة.	72 ألف مقسمة على 12 ألف عائلة 43.20 % 49.40 %	- عدد السكان (2008) - نسبة الشباب (أقل من 20 سنة) - نسبة الرجال
مشاريع تراعي إدماج المرأة	13.60 %	- نسبة التشغيل عند النساء
خدمات اجتماعية و ترفيهية	56.00 % 2.90 % سنويا	- نسبة المتزوجين - نسبة الزيادات

		2/ معطيات اقتصادية: - ميادين التشغيل ➤ التجارة %26.16 ➤ الإنعاش العقاري %16.25 ➤ الموظفون %26.06 ➤ الصناعات التحويلية %11.93 ➤ مهن أخرى %19.60
مشاريع التشغيل الذاتي وإنعاش الشغل	% 2.70	- نسبة المشغلين
الرفع من وتيرة برامج محو الأمية	%44.54 %30.44	- نسبة الفقر والهشاشة - معدل الأمية

بعض المعطيات المرقمة عن المدينة

- عدد الصناع التقليديين (2122)	
156	الزراعي
320	الطرز و الخياطة
6	الجلد
220	النجارة
170	البناء
130	الصناعات الحديدية
1120	خدمات أخرى

3/ التجهيزات الأساسية

● الرياضة:

مشاريع تضاعف الطاقة الاستيعابية الموجودة	● ملعب واحد لكرة القدم ● دار وحيدة للشباب ● مسبح بلدي وحيد ● حلبة للرياضات بحري مولاي رشيد
---	---

● التعليم و التكوين المهني:

بناء مدارس وإعداديات وثانويات وكلية ودور للطلبة	● 12 مدرسة ابتدائية لـ 8000 تلميذ و 4000 تلميذة ● 5 إعداديات لـ 5500 تلميذ و 2600 تلميذة ● 2 ثانويات لـ 2700 تلميذ و 2600 تلميذة
---	--

● الخدمات الصحية		
- بناء مستشفى إقليمي - تعزيز الطاقم الطبي - تحسين الخدمات الطبية	➔ مستشفى واحد ➔ مستوصف واحد ➔ 3 مراكز صحية غير مشغلة	
	● السكن	
برامج للسكن الاقتصادي والاجتماعي	➔ نسبة المنازل من نوع مغربي عصري (منزل فردي من أكثر من طابق)..... %85.00 ➔ نسبة السكن غير اللائق..... %4.00 ➔ معدل السكان في كل منزل %1.80 ➔ نسبة المساكن من أقل من 4 غرف..... %71.60 ➔ نوعية السكن ❖ ملك %70.36 ❖ كراء %21.00 ❖ غير معبر عنه..... %7.64	
	المجموع: 100%	

نوع البرامج الممكنة لتهيئ المدينة واستغلال المجالات	بعض المعطيات المرقمة عن المدينة	
توسيع شبكة الماء لربط الدواوير التي ضمت إلى المدينة بشبكة الماء الصالح للشرب.	50 % لم تجهز بعد	- الماء الصالح لشرب - نسبة التغطية - ضم 5 دواوير للمدينة
- توسيع الشبكة لربط الدواوير الجديدة - إعادة شبكة التيار المرتفع بالمدينة.	70 %	- الكهرباء - نسبة التغطية
- تعبيد الطرق - ربط الدواوير الجديدة - بناء قناطر فوق واد بوشان.	30 %	- الطرق - نسبة المسالك المعبدة

4/ العقار:

- توسيع المجال الحضري - اقتناء أراضي كل سنة	20 هكتار	➤ العقار في ملكية الجماعة غير المستعملة.... ➤ الرصيد العقاري الممكن ضمه للجماعة:
- تعزيز الوعاء العقاري	62 هكتار 248 هكتار 600 هكتار	- في ملك الدولة..... - من أراضي الجموع..... - من أراضي الجموع خارج المدار الحضري

5/ نتائج استقراء للرأي (2008):

التسريع بمخطط تهيئة المدينة	➤ منظر مدينة ابن جرير مشوه للأسباب الرئيسية التالية: - عدم احترام قوانين الهندسة المعمارية - البناء العشوائي - ضعف الصرف الصحي - قلة المناطق الخضراء - قلة مواقف السيارات - ضيق الأزقة
--	--

2- بعض مؤهلات المدينة:

- موقع استراتيجي هام بوسط المملكة بين قطب سياحي (مراكش)، وقطب اقتصادي (الدار البيضاء) وبين قطبين فلاحيين (السراغنة- تادلة و دكالة – الشاوية).
- تواجد مقولة كبرى رائدة (المجمع الشريف للفوسفاط) .
- نسيج جمعي نشيط.
- ممر خطين للسكك الحديدية ومحطة قطار.
- طريق سيار وطريق وطنية تربطان بين شمال المغرب وجنوبه.
- سوق أسبوعي مصنف في المراتب الأولى وطنيا.
- منتوج فلاح وحيواني للمنطقة متميز.
- إرث ثقافي وتقليدي مهم.
- ارتباط الساكنة بالأرض.
- ارتقاء المدينة إلى عاصمة للإقليم.

3- بعض إكراهات المدينة:

- توسع المدار الحضري لمدينة ابن جرير بإدماج خمسة دواوير وهي: دوار النواجي، دوار تامنيرت، دوار جلود المحطة، دوار الغيس، دوار بن ابراهيم، وتفتقد هذه الدواوير إلى التجهيزات الأساسية من صرف صحي، إنارة عمومية، ومرافق اجتماعية (دور شباب، مراكز صحية، مناطق خضراء .. الخ)، ماء صالح للشرب... الخ.
- وجود أحياء غير مهيكلّة تعرف نموا مضطربا نتيجة الهجرة من القرى المجاورة بسبب الجفاف والبطالة.
- ضعف شبكة الماء الصالح للشرب: انقطاعات متوالية خاصة في فصل الصيف واقتصار الشبكة على أحياء دون أخرى.
- ضعف شبكة الكهرباء: انقطاعات متوالية واقتصار الشبكة على أحياء دون أخرى.
- شبكة ضعيفة ومهترئة للصرف الصحي وغير مرتبطة بنظام المعالجة.

- ضعف التطهير الصلب، المستودع البلدي في حاجة لمعدات مع ضرورة تهيئة مطرح جديد.
- صناعة تقليدية غير مؤهلة.
- انعدام بنيات للاستقبال السياحي.
- نسبة مرتفعة للأمية (35% ذكور - 69% إناث).
- ضعف نسبة الوصول إلى التعليم العالي (5%).
- نسبة الهدر المدرسي (6%).
- تكوين مهني لا يستوعب كل الطلبات بحيث لا يوجد إلا معهد وحيد.
- خدمات صحية ضعيفة (ممرض لكل 2600 نسمة، سيارة إسعاف لكل 36000 نسمة وطبيب لكل 7000 نسمة).
- عجز كبير على مستوى الملاعب الرياضية ودور الشباب والمراكز الثقافية والنوادي النسوية.
- نسبة الفقر تفوق 45%.
- مساهمة ضعيفة للمرأة في النشاط الاقتصادي (13% فقط).
- ضعف الاهتمام بالتراث في غياب متاحف لحفظ الذاكرة.
- منطقة صناعية غير مجهزة.

- انعدام رصيد عقاري عمومي يمكن تعبئته في المشاريع المهيكلية.
- تجاوز تصميم التهيئة لتلبية الحاجيات الحالية والمستقبلية للرفع من وتيرة النمو الحضري وضبط التوسع العمراني.
- ضعف الموارد المالية الذاتية لدى الجماعة.

المصدر:

- المخطط التنموي لمنطقة الرحامنة - مؤسسة الرحامنة للتنمية المستدامة/2008.
- الورشات التشاورية حول برنامج مذكرة 21 المحلية - AGENDA 21
- مونوغرافية مدينة ابن جرير
- المندوبية السامية للتخطيط

مراحل تهيئ المخطط

تتمثل المنهجية المعتمدة في تهيئ مشروع المخطط من طرف مكتب المجلس، اللجنة المكلفة بالتخطيط والشؤون الاقتصادية والميزانية والمالية، بدعم من اللجنة المكلفة بالتعمير وإعداد التراب والبيئة والمرافق العمومية واللجنة المكلفة بالتنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية، وبمساهمة فعالة ومتواصلة لجميع الإدارات المحلية، الإقليمية والجهوية. ولقد مرت عملية إعداد مشروع المخطط عبر المراحل التالية:

- تشخيص للحالة التي توجد عليها المدينة من كل الزوايا، واقتراح المشاريع والأعمال الممكن تحقيقها للتخفيف من ثقل الإكراهات.
- تحديد الأهداف.
- إخضاع المشاريع المقترحة لتصفية عبر مرتكزات ثابتة.
- تحديد محاور المشاريع المعتمدة
- تنظيم يوم دراسي مفتوح لكل الفعاليات على شكل ورشات تشاورية يوم 28 أكتوبر 2009.
- جمع التوصيات المنبثقة عن ورشات العمل لليوم الدراسي.
- تهيئ ورقة عن كل مشروع أو عمل مقترح.

تحديد الأهداف

بناء على التشخيص وتحليل المعطيات من طرف المجلس وشركائه، تم تحديد الأهداف الآتية:

الأهداف العامة:

- تحقيق المساهمة الايجابية لكل المؤسسات والفاعلين والمهتمين
- التخفيف من وطأة الفقر والتهميش والهشاشة
- الرقي إلى توازن اجتماعي واقتصادي وثقافي ورياضي
- التأهيل الحضري والبيئي
- تحسين الخدمات العمومية
- دعم برامج السكن الاجتماعي

الأهداف الخاصة:

- التقليل من نسبة الأمية من 37% الى 22%
- الرفع من نسبة الالتحاق بالتعليم العالي والتكون المهني من 5% الى 15%
- الرفع من نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي والتأهيلي من 51% الى 80%
- الرفع من نسبة الالتحاق بالتعليم الإعدادي من 91% الى 100%
- الرفع من نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي من 45% الى 80%
- القضاء على الهدر المدرسي
- إضافة 10 شعب جديدة في التكوين المهني
- رفع الطاقة الاستيعابية لمركز التكوين المهني الى 3000 متكون
- إحداث شعب تقنية متخصصة بثانوية ابن جرير
- تأهيل حضري مميز للدواوير الخمسة المدمجة داخل المدار الحضري
- التغطية الشاملة لجميع الأحياء بالمرافق العمومية (الكهرباء، الماء الصالح للشرب، الصرف الصحي)

طريقة انتقاء المشاريع

- عمل المجلس الحضري على إخضاع المشاريع المقترحة لمعايير ثابتة، منها:
- القرب من حاجيات الساكنة.
 - المشاركة المحلية.
 - الواقعية.
 - الجدوى من الناحية الاقتصادية والشغل ومحاربة الفقر والهشاشة.
 - مقاربة النوع.
 - اعتماد التدرج.
 - النوعية.
 - الاستمرارية.
 - الالتقائية مع باقي البرامج.
 - إبراز الهوية وترسيخ الموروث الثقافي المحليين.
 - التأهيل البيئي.
 - المراقبة والتتبع والحكمة الجيدة.

وإيماننا من المجلس الجماعي بأن تعبئة الوعاء العقاري ضروري لاحتضان مختلف المشاريع المبرمجة والتي يجب أن تتضمنها وثائق التعمير، خصوصا وإن مشروع تصميم التهيئة للمدينة في طور الانجاز، فإن التخطيط المصفوفاتي المعتمد سيرتكز على محور خامس يتعلق "بوثائق التعمير وتعبئة الوعاء العقاري".

ويتضمن المخطط الجماعي لتنمية المدينة تعريفا بالمنهجية المعتمدة من طرف المجلس الجماعي لتقويم وهيكلية ميزانية الجماعة، بالنظر لإكراهاتها، المتمثلة بالخصوص في السعي لإنعاش مداخيلها وترشيد نفقاتها، في أفق دعم فائض ميزانية تسييرها. هذا الفائض سيشكل رافعة لتحفيز شركاء الجماعة للاستثمار في مشاريع تهم مختلف الجوانب التنموية للمدينة.

المحاور الاستراتيجية المعتمدة

تم الاعتماد خلال الورشات التشاورية على التخطيط المصفوفاتي (Programmation Matricielle) المرتكز على خمسة محاور استراتيجية، يشكل كل محور لفيفا من المشاريع المصنفة حسب الأولويات في أفق برمجتها في الزمان والمكان وتقدير تكلفتها وتركيبتها المالية:

- المحور الأول: البنيات الأساسية والتأهيل الحضري.
- المحور الثاني: دعم الخدمات والأنشطة الاجتماعية والخدمات الجماعية.
- المحور الثالث: إنعاش الاقتصاد والاستثمار وهيكله النسيج الاقتصادي المحلي.
- المحور الرابع: الثقافة و إبراز الهوية المحلية والمرافق الدينية.
- المحور الخامس: وثائق التعمير وتعبئة الوعاء العقاري.

المحور الأول: البنيات الأساسية والتأهيل الحضري

- هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز
- وقاية المدينة من مخاطر الفيضانات
- وقاية المدينة من مخاطر السكة الحديدية
- تأمين تزويد المدينة بالماء الصالح للشرب
- تقوية وتوسيع شبكة الكهرباء وشبكة الإنارة العمومية
- هيكلة وتوسيع شبكة الصرف الصحي
- تهيئة الشوارع الرئيسية بالمدينة
- تهيئة المدارات الطرقية
- التأهيل البيئي للمدينة
- البنيات الإدارية العمومية والخاصة
- السكن الاجتماعي
- إحداث قطب حضري جديد: " المدينة الخضراء محمد السادس "